جهاد الملك فيصل

مراحل العراق نحو جمعية الامم

لامين الريحاني

من كتابه «فيصل الاول» (قريب الظهور)

—٢—

كانت السنة التي عقبت ابرام المعاهدة الاخيرة اظلم ما كان من عهد السر هنري دوبس المظلم. فقد توترت العلاقات فيها بين البلاد والمفوضية، وتكاثفت صفوف المعارضة للسياسة البريطانية، وانتشر في البلاد روح عداء للبريطانيين باصرة عاقلة، فكانت لذلك البلغ واسرع في تقويض اركان سياستهم الادبية على الاقل. ولا عجب وهم هم المخلفون بالوعود، الناقضون للعهود

وما حلت المعاهدة من العقد جميعها غير عقدة واحدة هي الحدود التركية العراقية، وظلت الاتفاقات الاضافية، المالية فيها على الاخص والعسكرية مفتوحة للبحث، للمحادثة، للنزاع. بيد ان وزارة السعدون كانت تنتظر تسوية المشاكل المالية على الاقل وتقديمها في اتفاق جديد. فخاب املها واستعفى رئيسها عبد المحسن حرداً ناقماً

فانتدب الملك جعفر العسكري ليؤلف وزارة جديدة. فجاء يباشر العمل باسم الله وباسم التفاهم العراقي البريطاني — «م بليتنا، يا اخي، ونحن بليتهم. فيجب علينا ان نتفاهم لنحدد على الاقل البليتين

وكان المندوب السامي السر هنري دوبس قد بدأ يشعر هذا الشعور، ويدرك هذه الحكمة. لا سيما ان بليته الشخصية اوجبت عليه الاسراع في العمل، اذ كانت اسبابها تتصل بوزارة المستعمرات التي طالما اصمّت اذنها لاقتراحاته وآرائه ولكنه توفق في النهاية الى شيء من الاقناع فقبل رئيسه الوزير ان يعاد النظر في المعاهدات لتعديل بعض بنودها. وبدأت المفاوضات فوراً في بغداد، ثم فرّ المتفاوضون هاربين من حر العراق، واستأنفوا العمل بلندن في الخريف. وكان الملك فيصل قد تقدمهم الى اوربا ينشد العافية، ويستوحي عن كثب مقامات السياسة الدولية وارباحها. وقد حطّ رحاله على مياه «اكس» المعدنية فكان اتصاله بوفد العراق بلندن متوفر الاسباب قريبها. على ان المفاوضات كانت سريعة التطور. فرأى الوفد ان يكون الملك اقرب اليهم، فأرقروا بذلك اليه

غادر الملك فيصل «اكس لي بان» فمرّ على باريس في طريقه الى لندن. ويوم كان في عاصمة الفرنسيس قرأ في صحف الاخبار في الصفحة الاولى، مطبوعاً بالحرف العريض نبأ جاء من العراق من كركوك،

من عاصمة النفط ، ينبيء بالحدث الخطير . الا ان « بابا كركر » لمن المرسلين . « بابا كركر » بكر الآبار ، ينطق بالخير ويبشر بالبركات . فبينما كانت الشركة التي منحت امتيازها في سنة ١٩٢٥ تسبر غور « كركر » وقبل ان بلغت الثمانين بعد المائة قدم الى قلبه ، انتجر انفجاراً هائلاً ، وقذف بخيرهِ عالياً — مائة وستين قدماً فوق الارض « بابا كركر » — « بابا كركر » ! تبارك اسمك وتمجد ! وسيساعدنا نبأك في حل المشاكل والمعضلات . عبر الملك فيصل بحر المانش وهو سابح في سماء من احلام النفط والاستقلال

ولكن لندن عدوة الاحلام . ووزارة المستعمرات فيها تقرأ انباء « بابا كركر » وتمضي في امورها . ومن تلك ما كان مهيئاً لفيصل . فقد صدم في وزارة المستعمرات ، يوم وصوله ، صدمة عنيفة جاءت في مذكرة كانت منتظرة هناك . جاش في صدره الغيظ وهو يقرأ ، ويتأمل خط كاتبها. عرف الخط وتأكده فازداد تغيظاً . نعم هو خط المندوب السامي السر هنري دوبس نفسه ، كلماته التهم والتوبيخ — الملك فيصل يناصب بريطانيا العظمى العداء — الملك فيصل لا يمثل العراق بما يفعل ويقول . الملك فيصل يناصر المعارضة ويشجع سراً المعارضين والمتطرفين . وينبغي ان يعلم انه ملك دستوري لا يجوز له ان يتدخل في شؤون الدولة بل ينبغي ان يتركها لرؤساء الحكومة والبرلمان ، ويجب عليه ان يترفع عن المنازعات والسياسات الحزبية ..... وعند ما سأل الملك معنى ذلك وبيانه اجيب انهُ جاءهم في التقارير الرسمية من بغداد

ليس في تلك المذكرة نظراً الى الزمان والمكان ، شيء من حسن الذوق وليس فيها ، نظراً الى الاحوال ، شيء من الاصالة والسداد . وهب ان ما جاء في التقارير المبنية عليها صحيح ، فهل تساعد يا ترى في انجاح المفاوضات ؟ وهب ان اضطراب الجو كان وقتياً وان حلم الملك فيصل وصبره تغلبا على شعوره ، فكيف السبيل الى التوفيق بين حقائق السياسة وظواهرها ؟ كيف نستطيع ان نوفق بين معاهدة سنة ١٩٢٢ وبين الاحوال الحاضرة ؟

* * *

مما لا مراء فيه ان العراق في السنوات الاخيرة تقدم تقدماً يذكر ان في السياسة والاقتصاد ، وان النفقات البريطانية الادارية والعسكرية هبطت هبوطاً جسيماً [1] ومما لا ريب فيه ان كفاءة العراق للعضوية في عصبة الامم هي اظهر مما كانت يوم رفع اللورد بارمور صوته في مجلس العصبة ، وردد تقرير سنة ١٩٢٥ صداه امام لجنة الانتدابات الدائمة ، تنويهاً بالعراق وتأييداً لمطالبه

ولكن — ولكن — « نظراً » الى حكم العصبة بالموصل للعراق وتقييد ذلك الحكم بشرط أن تمدد المعاهدة خمساً وعشرين سنة ، ودفعاً للظنون التي قد يثيرها التعديل او محاولتهُ في نفوس الاتراك فيعودون الى المطالبة بالموصل ، فضلاً عن اتهامهم بريطانية والعراق بنقض العهود بعد بلوغ الارب — نظراً الى هذه الامور كلها ليس من مصلحة الحكومتين أن تستعجل الانضمام الى عصبة الامم . بل

(١) لم تتجاوز النفقات في سنة ١٩٢٧ الثمانمائة الف ليرة ذهبية

ينبغي أن تؤجل المسألة الى سنة ١٩٣٢[1] وستظل في هذه الاثناء العلاقات البريطانية العراقية على حالها

اما الوفد العراقي فقد قاوم هذا التحيُّل وحاول التغلب عليه ، مصرًّا على تعديل يُعدُّ تعديلاً فاخفق في محاولاته ومساعيه . ووقف المتفاوضون امام العقدة التي لا تحل . فغضب جعفر بلندن كما غضب قبله السعدون ببغداد ، وعلن حقائبهُ وارتحل . وكان الملك فيصل قد عقد النية على الرحيل لولا فرصة سنحت لاعادة المحادثة والحكومة . فقد أقيمت له مأدبة وداع ، حضرها بعض الوزراء فخطب فيها خطبة بليغة بصراحتها . ومما قال انهُ يؤثر العودة صفر اليدين على ان يحمل معاهدة لا تفضل التي سبقتها بشيء ، بل هي دونها في بعض موادها . فهز الوزراء رؤوسهم ان صحيح ، وأكدوا له بعد ذلك ان الامل لم ينقطع ، وان المأزق قد يتسع للخلاص

توقف الملك فيصل عن السفر ، وابرق الى وزيره جعفر الذي كان قد بلغ الاسكندرية ، يأمره بالعودة. امتثل جعفر الامر ، فعاد ادراجه ، ثم استؤنفت المفاوضات ، وقبلت المعاهدة ، دون تعديل فيها يستحق الذكر . فما السبب يا ترى في هذا الانقلاب الفجائي ؟ ما الذي حمل الملك وجعفر على القبول بعد ان صرح الاول ذلك التصريح ، واعرب الثاني عن رفضه بالرحيل ؟ هل اعتمد الملك على وعود الوزراء اصحابه ومعها ضمانات وزارية سرية ، ام هل كان للملك مكرها

اقف ها هنا لاقول كلمة فيها بيان شخصي . الليلة كان الملك فيصل يقص عليَّ قصة هذه المعاهدة ، او ما كانت قصته فيها من المناجاة المفرحة والمفجعة ، من « بابا كركر » في صحف باريس الى تلك المذكرة في وزارة المستعمرات بلندن ، جاءهُ رئيس الوزراء نوري السعيد بالخبر السار من منطقة القتال ببرزان ، فتحول الحديث من لندن الى بلاد الاكراد . وما سنحت بعد ذلك الفرص — سنحت الفرص ؟ انما هي كلمة باطلة لا يجوز ان امرّ بها ذهني . فقد ذهلت عن الموضوع في ما كان بعد ذلك من

---

(١) النصوص المختلفة للتعهد الواحد هي كما يلي

« يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بان يتوسط لادخال العراق في عصبة الامم باسرع ما يمكن »

المادة ٤ — معاهدة ١٩٢٢

« ينقضي اجل المعاهدة بدخول العراق في عصبة الامم . ولا يتأخر ذلك في اي حال عن الاربع سنوات من تاريخ عقد الصلح وتركيا »

الملحق للمعاهدة — نيسان سنة ١٩٢٣

« عند انقضاء مدة معاهدة ١٩٢٢ والملحق لها ، تنظر الحكومة البريطانية فيما اذا كان العراق قد بلغ الرقي الذي يؤهله للعضوية في عصبة الامم »

المادة ٣ — معاهدة ١٩٢٦

« اذا استمر العراق في رقيه الحاضر وظلت الامور جارية مجراها الحسن ، يؤيد صاحب الجلالة البريطانية في سنة ١٩٣٢ ترشيحه لعضوية العصبة »

المادة ٨ — معاهدة ١٩٢٧

وكذلك تتلون العهود وتتناقض . فالعهد الذي قطعه الانكليز في سنة ١٩٢٢ ، عدلوه في سنة ١٩٢٣ ونقضوه في سنة ١٩٢٦ ، ثم بعث حياً سنة ١٩٢٧ وهو مقيد بشروطين

وقد جاء في تقرير الحكومة البريطانية على ادارة العراق لسنة ١٩٢٨ صفحة ٢٧ ما يلي :

« ان هذا التقلب في موقف الحكومة البريطانية بعث الريبة في نفوس العراقيين بحسن نيات انكلترا ، ولكن فهم الاعتقاد بأنها لا ترغب في تأسيس دولة مستقلة في العراق . بل ان قصدها الحقيقي هو ان تستعمر البلاد »

المجالس والاحاديث وما عاد الملك اليه. وقد يكون شريكي في الذنب، رحمهُ الله، فشغلني مراراً عن السياسة بتلك الاحاديث الحافلة بالعبر وباللطائف البشرية ولكني وانا اعود الآن الى تقصّي الحوادث، استعين ببعض الوثائق والتقارير الرسمية، علني استطيع ان اجلو للقراء خبر ذلك الحدث او ازين شيئاً من عمومهِ

اعيد اذن السؤال: هل كان الملك فيصل مكرهاً في قبول معاهدة ١٩٢٧؟ يسارع بعض الكتاب والسياسيين العرب، في مثل هذه الاحوال، الى اتهام الحكومة البريطانية بالمكر والخداع دون ان يتحققوا الحوادث، ودون ان يثبتوا التهم. وقد قالوا في الحادث الذي نحن بصددهِ انها اثارت عرب نجد على العراق في ذلك الحين لتنفذ سياستها فيهِ، لتجبر الملك فيصلاً على قبول المعاهدة. وفي ظاهر الامر ما يسوّغ الظن على الاقل. فقد أغار عرب نجد على العراق في خريف سنة ١٩٢٧ ثم في شتاء السنة التالية

ولكن ذلك لا يثبت الحقيقة كلها. فهل كان عرب نجد، او بالحري هل كان الملك عبد العزيز ابن سعود مدفوعاً من الحكومة البريطانية في تلك الاغارات لاكراه العراق واذلاله؟ اذا لم يكن الامر كذلك فكيف اتفقت يا ترى تلك الاغارات وانقطاع تلك المفاوضات بتاريخها الواحد؟ فهل هي الصدف، هل هي الاقدار التي أضرمت النار على حدود العراق عند ما كان جعفر يتجهز للرحيل؟ فاذا كانت الصدف او الاقدار بريئة من هذا الاثم، فهل الانكليز بريئون؟ واذا لم يكونوا بريئين فكيف تستطيع ان تثبت ذلك؟ وهب ان الامر لا يحتاج الى الاثبات، وهب اننا قبلناه على ظاهره، فهل الانكليز وحدهم ملومون؟ او ليس اللوم الاكبر على العرب الذين يقبلون بان يذلّوا اخوانهم العرب لاعزاز الاجنبي؟ أفي اجل ابن سعود عن هذه المعرّة وامثالها، وان الحقائق الراهنة في هذه المسألة لا تسوّغ حتى الظنون. فقد كان لحوادث نجد واغارات اهله اسبابها النجدية العراقية. وكان للانكليز يد فيها. ولكن الصلة مفقودة بين سياسة الامن وسياسة المعاهدات. وبكلمة اخرى ان السلسلة التي تربط البادية بوزارة المستعمرات حلقة مفقودة؛ ولا نظنها في ما يتعلق بموضوعنا موجودة[1]

(١) اني اثبت الحقائق التاريخية في ما يلي: —

ا — ما رضي عرب مطير بالحدود النجدية العراقية المقررة في معاهدة العقير (تشرين الثاني سنة ١٩٢٢) وقد احتجوا لدى ابن سعود وتحاجوا مراراً بخصوصها

ب — قررت الحكومة العراقية بناء مخفرين عسكريين الواحد في أبي النار والآخر في البصية للمحافظة على تلك الحدود ومنع التزوات بين البلادين

ج — قلق عرب مطير وهم يرتادون الاماكن المجاورة للمخفرين وما دونها في الايام الجدبة، وخافوا ان يفقدوا ما يعدونهُ حقاً شرعياً تقليدياً — فرفعوا امرهم الى ابن سعود فاحتجت حكومة نجد (ت ١ سنة ١٩٢٧) على المخفرين بحجة انهما يحدثان الاضطراب فضلاً عن انهما يخالفان المادة الثالثة من معاهدة العقير

د — بعد شهر ونصف من احتجاج حكومة نجد (في ٢٥ ت ٢) اغار عرب مطير على مخفر البصية واكتسحوه

ه — قبل هذه الاغارة بيوم واحد ارسل ابن سعود وزيره الشيخ حافظ وهبه الى الكويت بالطيارة ليحضر المؤتمر المقصود عقده هناك لبحث المسائل التي تتعلق بالحدود النجدية العراقية. ولكن غزوة البصية حدت بوكيل المندوب السامي الى تأجيل المؤتمر

و — سبق في اوائل ك ١ اغار عرب نجد على القبائل العراقية في لواء الناصرية

ز — في ١٣ ك ١ قبل ان وقعت المعاهدة البريطانية العراقية بيوم واحد هاجم سرب من الطيارات الانكليزية اولئك العربان كما فعلت قبلاً في غزوة الشهر السابق

اما الملك فيصل فاني اميل الى الاعتقاد انه كان يجاري الوزراء اصحابه ، ويتبع في الوقت نفسه سياسة خاصة به ، فيوصل الخيوط ويقطعها عملاً بتطور الاحوال . اذكر كلمة بليغة لاحد العرب وفيها حكمة وألمعية : « غلبتمونا وجهتم انتم شئتم هذه الغلبة لكم » ولا عجب اذا انتهج الملك فيصل هذا المنهج ، بعد تلك الواقعة ، وهو متيقن انهُ سيرغم الانكليز بوطنة المعاهدات التي تتابعت السنة بعد السنة : فتزداد العقد تعقيداً ، ويتقطعون اذ ذاك من الغايات غير المفيدة

وقد كان . فقد بلغ فريق من السياسيين هذه المرحلة وقامت صحافتهم تندد بالحكومة — هي ذي الدعاية التي رحب فيصل بها — فقالت ان الحالة امست لا تطاق ، وانها « من انكر الحالات في العلاقات الدولية الحاضرة » . وعند ما يرفض المجلس النيابي العراقي المعاهدة غداً ، فاذا عساها ان تقول في « الحالة المنكرة ؟ »

اذن سنورد هذه المعاهدة حتفها ، سنشيعها الى القبر . وسيكون في الجنازة النصر الباهر للمعارضة — للبلاد ، ولكن الحكومة البريطانية اعدت كذلك العدة للعمل ، وجاء المندوب السامي السر هنري دوبس ليكلل المعاهدة بالاقرار البرلماني . واحد يريد دفنها ، وآخر يريد تتويجها

انتقل المسرح من لندن الى بغداد ، وجاء المتصارعون — الملك وجعفر والسر هنري — يستأنفون الصراع . من مدينة الضباب جاءوا الى مدينة الغبار — وفي الحالين حال الستار دون الابصار

ما كان المندوب السامي ليطمئن الى وزارة جعفر ، فباشر لابدالها بوزارة اخرى . ولو كان له ان يرى شيئاً من مناورة جعفر الاول لكفى نفسه مؤونة المناصبة . جاء جعفر بالمعاهدة للعرض لا للتلويح ، واول ما كان من مناورته ، عند وصوله بغداد ، انهُ اذاع مضمونها ، فأثار عليها الرأي العام . حملت عليها الصحافة حملات شديدة ، وقامت المعارضة تندد بها وبالوزير حاملها . رمى جعفر بالمعاهدة الى الامة تمزقها قبل ان تصل الى المجلس ، وهو يضحك في سره ، ثم استقال . وقد عدت استقالته النصر الاول للسر هنري دوبس . ثم دعي عبد المحسن السعدون لتأليف وزارة جديدة وعبد المحسن صديق الانكليز . كيف لا وهو الذي حمل المجلس منذ سنة على اقرار المعاهدة الاخيرة . لبى عبد المحسن الدعوة ، فعدَّ ذلك نصراً ثانياً للسر هنري . وهذا البرلمان لا يعوَّل عليه ؛ فينبغي ان يحل . وكان عبد المحسن يرى هذا الرأي ، فحل البرلمان ، وفاز السر هنري فوزه الثالث

ثم جرت الانتخابات ، وكان لحزب التقدم (حزب السعدون) الاكثرية الساحقة في المجلس الذي اجتمع في ايار سنة ١٩٢٨ ، فتم النصر للسر هنري دوبس

اما الملك فيصل فقد سار في الوقت ذاته سيره ، ودبر تدبيره . افليس السعدون وزيره الاول ،

ح — اعاد عرب نجد الكرة مرتين بعد توقيع المعاهدة في شهري ك ٢ وشباط من سنة ١٩٢٨

ط — اضف الى ذلك ان فيصل الدويش شيخ مطير كان ثائراً كما برهنت الحوادث على ابن سعود لمطامع شخصية سياسية وان ابن سعود في قمع ثورة الدويش والقضاء عليه لم يكن مدفوعاً بغير مصالحه ومصالح بلاده

وزيره لا وزير سواه ؟ اوليس هو فعلاً عن ذلك من اشراف العرب ، ومن كبار الوطنيين في العراق ؟ والزعيم الاول المهيمن على حزبه ، المتمتع بثقة انصاره ؟

كان السر هنري عالماً بذلك ، وعالماً فوق ذلك بأمور كثيرة . ولكنما فاته الشيء الذي فيه العلم . وهو ان صديقه السعدون قد غير خطته السياسية ، فلا يرى من الآن حاجة الى الضغط على المجلس . بل لا يرى ان يعرض المعاهدة عليه قبل ان يتم تعديل الاتفاقين المالي والعسكري . وهو اذا اصرّ على ذلك يكفي نفسه شر المعاهدة فتظل مدفونة في مكتبه . ذلك لان في الاتفاقين عقداً عصى حلّها اسلافه وسلف السر هنري » . وما كانت شروط الحكومة البريطانية هذه المرة اخف مما سبقها . فقد قيدت ملكية العراق لميناء البصرة ولسكة الحديد بقيود ثقيلة وتمحلت على عادتها في مسألة التجنيد الاجباري

تلبد جو المفوضية بالغيوم . فقد تمردت لجنة المجلس المعينة لدرس الاتفاقين ، فضربت باقتراحات المندوب السامي عرض الحائط . وتمردت الوزارة ، فأصرت على تعديل كلي جوهري ، وتمرد المجلس الذي اصبح حزب التقدم فيه — حزب السعدون — اشد تطرفاً من المتطرفين انفسهم

صُعقت المفوضية . تبلبل السر هنري دوبس . فالاذعان لارادة العراقيين مستحيل ، والرد لمطالب العراقيين خيبة له ، هو الطامح الآمل بابرام المعاهدة . فعمل المكره عليه ، قبل بالخيبة . ثم استقال السعدون ، وكان النصر الاكبر ، في رفض المعاهدة والاتفاقين ، للامة وللبلاط ، فهتف الملك بشكر الله وحمده . ولكن الحساب لم ينته بينه وبين المندوب السامي . فلا يزال هناك دين صغير — تلك المذكرة في وزارة المستعمرات المكتوبة بخط يده . لم ينفسها الملك فيصل ، وعندما سقطت وزارة السعدون (كانون الثاني ١٩٢٨) واخفقت المساعي المتكررة لتشكيل وزارة جديدة ، وأقبل السر هنري الى البلاط يطالب مقابلة الملك ، حان وقت الحساب

السر هنري : « البلاد بلا وزارة يا صاحب الجلالة ، وهي تنتظر ان تعينوا من يؤلفها »

الملك فيصل : « ولكني ملك دستوري ، وعلى الملك الدستوري ان يلزم الحياد »

وعند ما جاء المرة الثانية بالمهمة نفسها ابرز تلك المذكرة وقال : « هذا تريده انت يا حضرة المندوب . يجب على الملك الدستوري ألا يتدخل بشؤون الدولة[1] اليس كذلك ، ان شؤونها الآن بيدك ولك ان تعين من تشاء » . ومرت ثلاثة اشهر ، والبلاد بلا وزارة ، والملك فيصل في موقفه لا يتحول عنه . انكسفت المفوضية بعد انهزامها مرتين متواليتين ، واسترجعت المعاهدة التي كانت اصل الازمة ، وحانت ان تنتهي مدة السر هنري دوبس كمندوب سام في العراق ، فانتهت قبل اوانها . وكان من الممكن ان تنتهي بأوانها وبسلام

(١) « بعد ان اعلن الدستور اخذ الملك فيصل يتجنب التدخل اكثر من اللازم بشؤون الدولة »
(السر هنري دوبس . وفي رسائل غرترود بل ، الجزء الثاني ، صفحة ٥٠٤)